دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 33، العدد 2، 2006

تاء "أبت وأمت" بين الزيادة والإبدال والتعويض في ضوء البنية التركيبية، والقيمة الوظيفية

*منير تيسير شطناوي**

ملخـص

أفاض علماء اللغة في بحث التاء التي في "يا أبت ويا أمت"، وتعددت آراؤهم في تخريجها، فنسب بعضهم إلى سيبويه أنها بدل من ياء المتكلم، وقيل عوض من الياء، وقيل: أصلها هاء الوقف، وفسرها قوم في باب الترخيم وآخرون في باب الندبة.

وعمد الباحث إلى مناقشة آراء اللغويين - لا سيما سيبويه - مبيناً ما لها وما عليها، من خلال ثلاثة محاور: إشكالية هذه التاء، وآراء العلماء فيها، واختصاصها بباب النداء فقط.

وانتهى الباحث إلى أن هذه التاء تاء تأنيث استناداً إلى معطيات الدرس اللغوي المقارن، ولكنها لم تدخل اللفظ للعوض في بنية هاتين اللفظتين لما لحقهما من حذف فحسب، بل ثمة اعتبارات تركيبية في بنية المثنى وقيم دلالية ومعاني أسلوبية في باب النداء خاصة سوغت هذه العوامل مجتمعة من لحاق هذه التاء. ورد الباحث رأي من ذهب إلى أنها بدل من ياء المتكلم أو بدل من هاء السكت أو أنها من باب ترخيم الاسم أو ندبه.

كما صوب الباحث ما نسب إلى سيبويه في هذه المسألة من فهم غير دقيق، فهي عنده ليست بدلاً من الياء كما ظن بعض اللغويين، بل تاء تأنيث للعوض. ومع ذلك فإن قصر القول على العوض لا يفي ببيان حقيقة هذه التاء، وتعليل دخولها على هاتين اللفظتين دون غيرهما، وفي باب النداء دون سواه.

الكلمـات الدالـة: تاء أبت، تاء أمت، العوض، الزيادة، الإبدال، النداء.

المقدمـــة

حظيت التاء التي تلحق كلمتي أب وأم في النداء باهتمام علماء اللغة المتقدمين، وتعددت وجهات النظر فيها، واختلفت الآراء في تخريجها، حتى صار أمرها محيراً ومشكلاً. فقد وردت أبت في القرآن الكريم في ثمانية مواضع(1). كما وردت في شواهد شعرية(2)، ولم ترد لفظة أمت إلا في شاهد شعري ذكرته بعض كتب النحو والقراءات(3).

ويرى الباحث أن مرد هذه الحيرة والإشكال يعود إلى اقتصار هذه التاء على لفظة أب وأم دون غيرهما من كلمات اللغة، واقتصار التاء عليهما في النداء دون سواه، واستهجانها في لفظة أب المذكرة، وتعدد وجوه قراءة لفظة "أبت" في القرآن الكريم فقد قرئت بكسر التاء وفتحها وضمها. كما تعددت وجوه قراءتها في الوصل والوقف. فكان اختلاف القراءات فيها دافعاً لتعدد الآراء وتباينها.

فما حقيقة هذه التاء؟ ولم اختصت بالنداء دون سواه؟ وكيف جاز دخولها على أب؟ وهل هي زائدة أم مبدلة؟ وما قيمتها الدلالية إن كانت زائدة؟ ومم أبدلت وكيف إن كانت مبدلة؟ وما آراء علماء اللغة من النحويين والقراء والمفسرين فيها؟ وهل تناقل علماء اللغة رأي سيبويه كما أراده؟

سيحاول الباحث في هذه الدراسة، إثبات أقرب الآراء إلى الحقيقة العلمية في بحث أمر هذه التاء في أسلوب النداء، والاستدراك على هذا الرأي بما يكشف النقاب عن حقيقة هذه اللاحقة، وفق منهجية تقوم على تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور يمكن تصورها في النحو الآتي: **أولاً**، إشكالية إلحاق التاء بأب وأم في البحث اللغوي، الظاهرة والأسباب . **ثانياً**، مناقشة آراء اللغويين في تفسير هذه التاء. **ثالثاً** علل اختصاص تاء أبت بأسلوب النداء دون سواه.

أولاً: إشكالية إلحاق التاء بأب وأم في البحث اللغوي، الظاهرة والأسباب

استشعر علماء اللغة إشكالية التاء التي تلحق لفظة أب وأم في النداء، ولم يخف بعضهم ما تشكله هذه التاء من حيرة، يقول ابن عاشور رحمه الله:(4) "... وقد تحير أئمة اللغة في

---

* كلية الآداب، الجامعة الهاشمية. تاريخ استلام البحث 2004/7/29، وتاريخ قبوله 2005/3/26.

تعليل وصلها (يقصد التاء) بآخر الكلمة في النداء".

ويقول أبو جعفر النحاس:(5) "ويا أبتَ، بفتح التاء مشكل في النحو، وفيه أقوال".

ويقول الإمام الفخر الرازي معقباً على ما ساق من آراء علماء اللغة في توجيه هذه التاء، ومستشعراً تعدد الآراء فيها:(6) "واعلم أن النحويين طولوا في هذه المسألة (أصل تاء أبت وما قرئت به)، ومن أراد كلامهم فليطالع كتبهم".

وليس أدل على ما يكتنف هذه التاء من حيرة وإشكال، مما عقده الزمخشري من حوارية كان فيها متسائلاً ومجيباً(7)، ويبدو أن سبب الحيرة والإشكال في هذه التاء، يعود إلى اختلاف أوجه قراءاتها، وعلة لحاقها لفظة "أب وأم" تحديداً وفي النداء خاصة. وإذا كان العرب يلحقون تاء آخر الاسم بغية التأنيث، فإن علماء اللغة لم يجمعوا على أن التاء في أب وأم للتأنيث، وإذا عرفنا أن ما امتاز مذكره عن مؤنثه باللفظ، لم يحتج معه إلحاق العلامة؛ لأن اللفظ كفانا مؤونة التفرقة، فلم التاء في أب وأم، وكلاهما يميز جنسه بذاته؟! ثم أليست كلمة "الأم" مؤنثة بلفظها؟ فما الداعي لتأنيثها؟

وانطلاقاً مما سبق، يرى الباحث أن العوامل التي ساهمت في تعدد الآراء في بحث هذه التاء، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عوامل:

الأول: حقيقة إضافتها إلى أب وأم دون غيرهما، وفي النداء دون سواه. يقول الزجاج:(8) "وأما إدخال التأنيث في الأب، فإنما دخلت في النداء خاصة." إن لحاق هذه التاء لفظة "أب" كان أكثر مدعاة للتساؤل والبحث. وتبدو إشكالية المسألة في معرض وجود ألفاظ لغوية على شاكلة لفظة أب وأم، نحو أخ وعم... ولا يجري عليها ما يجري على أب وأم في النداء.

الثاني: تعدد ما أوردته كتب القراءات القرآنية من قراءات مختلفة في حركتها، فقرئت على غير قراءة، وفي كل قراءة اختصت بحركة، يقول القرطبي:(9) "إذ قال يوسف لأبيه يا أبت" بكسر التاء قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي... وقرأ أبو جعفر والأعرج وعبد الله بن عامر"يا أبتَ" بفتح التاء... وأجاز الفراء "يا أبتُ" بضم التاء". فتعدد القراءات فيها كان دافعاً إلى تعدد الآراء في تخريجها، وسبباً من أسباب الحيرة فيها.

الثالث: تعدد مظاهر الوقف عليها. فقد روت كتب إعراب القرآن مظاهر مختلفة للوقف على هذه التاء، يقول العكبري:(10) "فأما الوقف على هذا الاسم (يقصد أبت) فبالتاء عند قوم، وبالهاء عند آخرين". فإذا أضفنا قراءات تحريك التاء، مع ما روي من قراءات في الوقف عليها، بدت لنا المظاهر اللغوية في التعامل مع هذه التاء في العربية. يقول ابن مجاهد:(11) "واختلفوا في كسر التاء وفتحها من قوله "يا أبت إني رأيت" فقرأ ابن عامر "يا أبتَ" بفتح التاء في جميع القرآن، وكسر الباقون، وابن كثير يقف على الهاء: يا أبه، وكذلك ابن عامر فيما أرى، والباقون يقفون بالتاء وهم يكسرون".

ويزعم الباحث أن ما يعتور لحاق التاء بأب وأم في النداء، من إشكال، يتجلى في إعرابهما. يقول محمود صافي:(12) "يا أبت: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم ونقلت الكسرة - كسرة المناسبة - إلى التاء المبدلة من ياء المتكلم".

ولا يخفى ما في هذا الإعراب من افتراض وتأويل؛ إذ اجتمع في اللفظة الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف معا، على الرغم من منع النحاة إعلالين في لفظة واحدة. وعليه فإن اجتماع هذه العوامل كان الباعث الحقيقي لتعدد الآراء، وتباين وجهات النظر في بحث هذه التاء وتفسيرها.

ثانيا: مناقشة آراء اللغويين في تفسير تاء أبت وأمت

تتلخص آراء العلماء في تخريج تاء أبت وأمت في النحو الآتي:

1. **انها تاء تأنيث وهي بدل من ياء المتكلم**، ونسب هذا الرأي إلى البصريين. يقول الرضي:(13) "قوله: "يا أبي، ويا أمي" يطرد فيها ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدون عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين. قالوا والدليل على أنها بدل منها، أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علاّمة ونسابة، والأب والأم مظنتا التفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء".

وهذا الذي ساقه الرضي هو ما تردد في كتب اللغة في معرض التعبير عن رأي البصريين.(14) يقول أبو جعفر النحاس:(15) "إذا قلت: يا أبت بكسر التاء، فالتاء عند سيبويه من ياء الإضافة... وله على قوله دلائل منها... لا يقال: يا أبتي؛ لأن التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما"، وإلى نحو ذلك أشار العكبري بقوله:(16) "(أبت) يقرأ بكسر التاء، جعلت الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة، والتاء في الأصل بدل منها، فلم يجمعوا بينهما". ويبدو أن ما لحظه النحاة من عدم الجمع بين (التاء) و(الياء أو الألف) دفعهم إلى القول إنها بدل من الياء؛ إذ لا يجمع البدل والمبدل منه.

2. **انها للتأنيث ولكنها ليست بدلاً من ياء المتكلم**، بل

الإضافة مقدرة بعدها. ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين، يقول الرضي:(17) "وقال الكوفيون: التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتي ويا أمتي أيضاً." ونسب النحاس هذا الرأي للفراء.(18)

يبدو خلاف البصريين للكوفيين متمثلاً في تقدير الإضافة في النية، واستدلوا بعدم سماع يا أبتي بالياء، وقد سجل هذا الخلاف النحاس الذي ساق رأي البصريين ووافقهم عليه. يقول:(19) "وزعم أبو إسحق أن هذه (وجهة نظر الفراء) خطأ. والحق ما قال(أبو إسحق)، كيف تكون في النية وليس يقال: يا أبتا"؟

منع البصريون مجيء التاء والألف في (أبتا)، لأن الألف بدل من الياء، كما امتنع مجيء يا أبتي للغاية ذاتها؛ يقول ابن هشام:(20) "وهاتان اللغتان قبيحتان(يقصد يا أبتا ويا أبتي) والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي ألا تجوز إلا في ضرورة الشعر" في حين أجاز الكوفيون الجمع بينهما. يقول السيوطي:(21) "وقولهم: يا أبتا، بالألف وهي التي توصل بآخر المنادى لبعد أو استغاثة، لا المبدلة من الياء كالتي في (حسرتا)، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما، "أو ندب" المنادى المضاف للياء".

ومما سبق يمكن القول إن الكوفيين يجيزون قولنا: يا أبتي، ويا أبتاه. خلافاً للبصريين؛ لأن البصريين يرون التاء بدلاً من الياء، ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه.

3. **أصلها هاء الوقف،** يقول الهروي:(22) "قوله تعالى: (يا أبت لم تعبد) يقال في النداء: يا أبه، ويا أبتا، ويا أبتي. قال الفراء: الهاء فيها وقفة، فكثرت في الكلام حتى صارت كهاء التأنيث، وأدخلوا عليها الإضافة". وكما نسب هذا الرأي إلى الفراء، نسب إلى الإمام ثعلب، وابن الأنباري. ويمكن عد هذا الرأي رأياً آخر للكوفيين.(23)

ويرى الباحث أن رأي الكوفيين هذا، يقف في طريقه قراءة من قرأ بالهاء وقفاً في "يا أبت"، فإذا كانت الإضافة مقدرة في النية فإنه يوقف على تاء التأنيث بالتاء لا الهاء؛ لأننا في سياق وصل لا وقف. ثم إذا أردنا تحكيم نية المتكلم في اللغة فإن ذلك سوف يفتح باباً للتصرف والتبديل والتغيير لا حد له. ويبدو أن هذا الاعتراض هو الذي دفع الكوفيين إلى القول إن كثرة الاستعمال جعلت هاء الوقف كأنها من نفس الكلمة، فأدخلوا الإضافة عليها دون حذف الهاء التي أبدلت تاء بسبب الإضافة، لما كانت الإضافة سياق وصل لا وقف. ومع ذلك فإن تخريج الكوفيين هذا، لا يسلم من الاعتراض أيضاً، فإذا كانت كثرة الاستعمال تبدل هاء الوقف تاء، فلم لا يتم ذلك في غير هذا السياق، لا سيما ان ما أُثر من قراءات في هاء الوقف إذا وصلت، كان بإثباتها هاء أو إسقاطها، وانعقد الإجماع عليها بالهاء وقفاً، كما في قوله تعالى: "لم يتسنه وانظر"(24)، ولم يرو إبدالها تاء البتة.

4. فسر فريق من العلماء تاء "يا أبت ويا أمت" **في ضوء ظاهرة الترخيم**. فهي عندهم للتأنيث، حذفت في النداء بسبب الترخيم مع حركتها، فحرك آخر المنادى بحركة الحرف قبل الأخير، تماماً كما تحذف تاء (فاطمة) مع حركتها لتصير إلى: يا فاطم، بالفتح. ثم ردت التاء بعد حذفها وحركت بالحركة الجديدة، أي حركة ما كان لها قبل الحذف، قياساً على رد المحذوف دون الاعتداد بما طرأ من تغيرات بعد الحذف. ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي(25). ويبدو أن مرد هذا الرأي كان لتفسير قراءة من قرأ: "يا أبتَ" بفتح التاء. يقول ابن خالويه:(26) "فيجوز أن تكون عند ابن عامر" يا أبه " ثم رخم الهاء، ثم ردها، وتركها على فتحها، كما تقول العرب: "يا طلحةَ أقبلْ" يريدون: يا طلح. فلما رخموا الهاء ردوها بعد أن حذفوها وتركوها مفتوحة لفتحة الهاء. قال النابغة: كليني لهم يا أُميمةَ ناصب... أراد: أميم، ثم رد الهاء، وترك الهاء مفتوحة، فهذا قول البصريين".

ونسب النحاس إلى سيبويه والفراء في أحد رأييه، في تاء أبت وأمت، القول إنها تاء تأنيث كالتي في يا أُميمةَ.(27) وإلى ذلك أشار ابن يعيش أيضاً(28).

ويرى الباحث أن هذا الرأي افتراض لا دليل عليه، وكل هذا التأويل من أجل الوصول إلى تفسير فتحة الباء والميم في أبت وأمت، فهو يقضي أن هذه التاء تاء تأنيث، رخمت مع حركتها، ثم ردت دون حركتها بعد ترخيمها، وتحركت بحركة ما كان لها قبل الترخيم وهي الفتحة. ولما كانت حركة ما قبل تاء التأنيث هي الفتحة تحرك بها آخر المنادى (أب)، ثم بعد ضمان هذه الحركة على الآخر، ردت التاء المحذوفة! فإذا أردنا إثبات هذه التاء، فما الداعي إلى حذفها؟ وإذا أردنا حذفها، فما الداعي إلى ردها؟

5. ثمة رأي آخر يرى أن **الأصل: يا أبتي، ثم أبدلت ياء المتكلم ألفاً، فصارت: يا أبتا،** ثم حذفت الألف وفتحت التاء لتدل عليها:(29). وضعف الرضي هذا الرأي؛ لأن "الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف".(30) ونسب أبو جعفر النحاس إلى الفراء وقطرب وأبي عبيدة وأبي حاتم القول إن أصل أبتا وأمتا هو أبتاه وأمتاه. ولكن النحاس خطّأ هذا الرأي؛ لأن هذا ليس موضع ندبة، والألف

خفيفة لا تحذف.(31)

ويرى الباحث أن الموضع ليس موضع ندبة كما قال النحاس، ولكن الفراء وقطرب وأبا عبيدة لم يكونوا في غفلة من هذا، فهم على وعي بأن سياقات لفظة أبت في الآيات القرآنية التي وردت فيها كلها، لم تك في موضع ندبة، بل هي على النقيض من ذلك تماماً. ويبدو أن دافع الفراء ومن تبعه إلى هذا الافتراض، هو محاولة تفسير قراءة ابن عامر "يا أبتَ" بفتح التاء.

ومن النحاة من أشار إلى أن التاء عوض من الألف المنقلبة عن ياء الإضافة، يقول سليمان بن عمر العجيلي(32): "الأصل عليه يا أبي بكسر الباء وفتح الياء. ففتحت الباء، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف، وعوض عنها بتاء تأنيث...".

وهذا الرأي أيضاً افتراض لا دليل عليه، فأي صلة للألف بتاء التأنيث حتى يعوض بها؟ ثم لم يوضح هذا الرأي سبب فتح الباء، فالباء كما نص مكسورة، فلم فتحت؟ فإن قيل بسبب تاء التأنيث على اعتبار: يا أبتي ويا أمتي، فإن هذا ليس بحجة؛ لأن التاء حالت بين الباء والياء، وهي بذلك حاجز منيع يحول دون الإعلال. وعليه فما من حاجة لقلب الياء ألفا.

ويرى الباحث أننا إذا أخذنا بالرأي القائل: إن الألف بدل من الياء، فإننا سننتهي إلى إشكال في قولهم يا أبتا؛ إذ كيف اجتمعت التاء مع الألف، وهذه الألف مبدلة عن الياء، في الوقت الذي يرى فيه كثير من النحاة أن التاء بدل أو عوض من الياء. فأيهما أبدلت أو عوضت من الياء: الألف أم التاء؟ وكيف جاز اجتماع العوض والمعوض منه؟

هذا ملخص الآراء التي قيلت في تخريج تاء أبت وأمت في أسلوب النداء، ويرى الباحث أن أجدر الآراء بالمناقشة والتحليل هو رأي سيبويه والخليل. ولعل تأخير الحديث عن هذا الرأي كان مقصوداً لغايتين:

الأولى، ليكون هذا الرأي المنطلق الأصل في بحث هذه التاء، مع الاستدراك عليه بما يبين حقيقتها.

والثانية، تصويب ما نسب إلى الخليل وسيبويه من آراء ووجهات نظر، فهمها بعض النحاة على غير ما قصدا إليه. يقول سيبويه(33): "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبه، ويا أبت لا تفعل، ويا أبتاه ويا أمتاه. فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة... ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنك تقول في الوقف: يا أمه، و يا أبه، كما تقول: يا خاله، وتقول: يا أمتاه، كما تقول: يا خالتاه، وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً عن حذف الياء، وأرادوا ألا يخلوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وانهم لا يكادون يقولون يا أباه ويا أماه، وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين... فلما ألحقوا الهاء في أبه وأمه، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع، نحو خالة وعمة. واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختص النداء بيا أيها الرجل".

إن ما قدمه سيبويه يحتاج إلى وقفة متأنية يجدر معها تفصيل القول في رأيه، وبيان أبعاده لتحقيق الغايتين المشار إليهما آنفاً. فثمة عدة مسائل يمكن ملاحظتها والاستدراك بها أهمها:

1. ان التاء في أبت تاء التأنيث لا شيء غير ذلك. وقد دخلت تاء التأنيث على أب كما دخلت على أم، فقيل: أبت كما قيل: أمت. واستدل سيبويه على هذا الرأي، باستدلال منطقي أقرب ما يكون للفكر الرياضي، فالتاء في أبت وأمت تنطق هاء عند الوقف، تماماً كما تنطق تاء التأنيث هاء عند الوقف، وتنطق تاء أبت وأمت في الوصل تاء، تماماً كما ننطق تاء عمة وخالة تاء في سياق الوصل، وعليه فالتاء في أبت هي عينها التاء في عمة وخالة، أي تاء تأنيث.
2. إذا كان يفهم من كلام سيبويه أن التاء في أبت وأمت هي من باب العوض، فإن سيبويه لم يقل إن التاء في أبت وأمت بدل من ياء الإضافة. وما نسبه بعض اللغويين المتقدمين كابن عطية(34) والنحاس(35) إلى سيبويه من القول بالبدلية غير دقيق، وكذلك الحال عند بعض المحدثين أيضاً(36). ويرى الباحث أن عبارة سيبويه كانت في غاية الدقة؛ إذ قال: "كأنهم جعلوها عوضاً عن حذف الياء" ولم يقل جعلوها بدلاً من الياء. فسيبويه يشير إلى العوض ولا يشير إلى البدل. وقد وعى كثير من اللغويين ذلك فاتبعوا مقولة سيبويه كما أوردها وأرادها،(37) كالزمخشري(38)، وابن مالك(39)، وابن عقيل(40) والإمام البقاعي(41) وغيرهم.

وغني عن القول ان الإبدال والعوض شيئان مختلفان، فالعوض يقتضي حذف المعوض عنه، لذلك اشترط العلماء عدم اجتماعهما. أما الإبدال فهو ضرب من التحول والانتقال، دون أن يكون معه حذف. ويتضح ذلك إذا قلنا إن الدال في ازدهر مبدلة من التاء فيها، فأصلها ازتهر، ثم أبدلت التاء دالاً، أي تحولت التاء إلى دال، أو قل شاب نطق التاء جهر

نقلها إلى صوت آخر هو الدال. وهذا لا يعني أن التاء قد حذفت ثم جيء بالدال لتحل محلها، لأنه لو تم مثل هذا لكان هذا العوض بعينه. ومما ينفي الإبدال بين التاء والياء، أنه لا تقارب من الناحية الصوتية بينهما، فليس بينهما تقارب مخرجي، فالتاء صوت لثوي أسناني(نطعي) مهموس مرقق انفجاري، وياء "أبتي" حركة طويلة هوائية جوفية مجهورة احتكاكية، مخرجها القناة النطقية. وقد جرت العادة عند اللغويين على إجراء الإبدال بين أصوات اللغة إذا تقاربت مخارجها. ويبدو الأمر أكثر غرابة لو قيس بمفهوم علم اللغة الحديث الذي يرى أن ياء (أبتي) لم تحذف بل قصرت، بمعنى أن الحركة الطويلة قصرت إلى حركة قصيرة وليس في السياق حذف أو إبدال.

3. إذا افترضنا جدلاً إبدال التاء من الياء في أبت وأمت، فإن مثل هذا الإبدال مستهجن من الوجهة الصرفية كما استهجن من الوجهة الصوتية آنفاً؛ إذ كيف تبدل تاء تأنيث من ياء متكلم، ولكل منهما دلالتها الخاصة؟

إن المسألة كما يراها سيبويه لا تعدو تعويض ما لحق اللفظة من إجحاف بالحذف، أو تعديل اللفظة لما لحق بها من نقص، لاسيما ان الكلمتين على حرفين، فهما من الكلمات الثنائية. فلما اجتمع في الكلمة حذفان: حذف لامها وحذف الياء منها، أدى ذلك إلى الإجحاف، فأرادوا كما قال سيبويه ألا يخلوا بالاسم فألحقوا هذه التاء. ولعل ما يؤكد ذلك أن إلحاق التاء بأب أكثر من إلحاقها بأم، لما كانت أب على حرفين وأم على ثلاثة. يقول ابن منظور:(42) "وإنما لم تسقط التاء في الوصل من الأب يعني قوله يا أبة افعل، وسقطت من الأم إذا قلت: يا أم أقبلي، لأن الأب لما كان على حرفين كان كأنه قد أخلّ به، فصارت الهاء لازمة، وصارت الياء كأنها بعدها...".

وعليه فإن سيبويه لم يقل بالإبدال، وكل ما نسب إليه من آراء فسرت التاء في ضوء الإبدال لا يعدو أن يكون فهماً خاطئاً لا دليل عليه. ولكن هل يقف أمر هذه التاء عند حد القول بالعوض؟

إذا كانت التاء عوضاً في "أب وأم" لما لحقهما من إجحاف بحذف اللام، وحذف ما لحق بها من زيادة، فإن ثمة ألفاظاً في اللغة شابها ما شاب أب وأم من حذف نحو: أخ عم وجد ويد ودم...، فلم خصت هاتان اللفظتان بالتعويض دون غيرهما، ولذلك لابد من النظر إلى أسباب إضافية لتعليل لحاق التاء بأب وأم، كاختصاص اللفظتين أب وأم بقيم دلالية خاصة، والنظر إلى أسلوب النداء وما يكتنفه من تغيرات تركيبية وقيم أسلوبية وتوجيهات معنوية.

ويرى الباحث أن قصر القول على العوض في تفسير لحاق التاء بأبت وأمت في باب النداء، أدى إلى مغالاة وتكلف لابتداع تعالق بين العوض والمعوض منه، وهذا مما كلف به الزمخشري نفسه، لما حاول تلمس العلاقة بين العوض والمعوض منه (التاء والياء) في أبت وأمت؛ لبيان مسوغ التعويض بينهما. يقول:(43) "فإن قلت فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة؟ قلت: لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أن كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره".

وإلى نحو ذلك ذهب النسفي في تفسيره أيضاً(44).

ولكن، هل تاء التأنيث وياء الإضافة هما فقط لواحق الأسماء؟ أليست هاء السكت ونون المثنى والجمع لواحق اسمية؟ فلم لم يختر غير التاء؟ وهل التناسب بالزيادة يسوغ التعويض؟ وإذا سوغ التعويض الزيادة فلم بهذه اللاحقة دون سواها؟ ولم لا يجري مثل هذا على كل زيادة يتم التعويض عنها؟ ولماذا لا يقاس هذا التعويض على ألفاظ أخرى جرى عليها ما جرى في أب وأم؟ وما بال العوض لا يجري إلا في النداء وعلة الإجحاف بالحذف قائمة في غيره؟ ولماذا يعوض عن ياء الإضافة بتاء التانيث، ولا يعوض عن تاء التأنيث بياء الإضافة إن كان بينهما مناسبة؟

يرى الباحث أن الياء والتاء وإن كانتا لاحقتين في الاسم فإن ذلك لا يعد مناسبة بينهما تسوغ التعويض. فقد تسوغ المناسبة والتعويض بين الياء والكسرة، أو الفتحة والألف، أو الضمة والواو، ولكن بين الياء والتاء فهذا مما لا تناسب فيه، وإن وقعتا مزيدتين آخراً. ويكفي تعليقاً على ما قاله الزمخشري وتبعه فيه النسفي، ما علق به صاحب الفتوحات الإلهية، يقول:(45) "قلت: وهذا قياس بعيد لا يعمل به عند الحذاق، فإنه يسمى الشبه الطردي، يعني أنه شبه في السورة".

لما كان من أصول اللغويين أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه، فقد وجد الزمخشري نفسه مدعواً إلى أن يدرأ معتقد الجمع بينهما فيما طرحه من تعالق بين كسرة التاء وياء الإضافة. فاستدرك على سؤال قد يخطر في الذهن: كيف تكون التاء عوضاً من ياء الإضافة وقد اجتمعت التاء مع الكسرة في قولنا: أبت وأمت ولا يجمع بين العوض والمعوض منه؟ بقوله:(46) "فإن قلت يشبه الجمع بين التاء وبين هذه الكسرة الجمع بين العوض والمعوض منه، لأنها في حكم الياء،... قلت: الياء والكسرة قبلها شيئان، والتاء عوض من أحد الشيئين، وهو الياء. والكسرة غير متعرض لها، فلا يجمع بين العوض والمعوض منه، إلا إذا جمع بين الياء والتاء لا غير. ألا ترى إلى قولهم "يا أبتا" مع كون

الألف فيه بدلاً من التاء، كيف جاز الجمع بينها وبين التاء، ولم يعد ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه؟ فالكسرة أبعد من ذلك".

ويرى الباحث أن استثناء الزمخشري رحمه الله الجمع بين الياء والتاء من عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه، دلالة على تردد هذا التخريج، ويزعم الباحث أن النحاة لو لم يقصروا وجود التاء في أبت وأمت على العوض، لكانوا في مندوحة عن كل هذه التبريرات والعلل لنفي الجمع بين العوض والمعوض منه. كما ان قصرهم التاء على العوض، دفع الزمخشري إلى تساؤل عن القيمة الوجودية للتاء، يقول:(47) "فإن قلت: فقد دلت الكسرة في يا غلامِ على الإضافة، لأنها قرينة الياء ولصيقتها. فإن دلت على مثل ذلك في "يا أبت" فالتاء المعوضة لغو، وجودها كعدمها. قلت: بل حالها مع التاء كحالها مع الياء إذا قلت يا أبي...".

ولم يوضح الزمخشري كيف أن حال أب مع التاء كحالها مع الياء، مع أن الاعتراض الذي ساقه يبقى قائماً؛ إذ كيف يقال إن التاء جاءت عوضاً من الياء، والذي يدل على الياء هو الكسرة لا التاء؟ كما أن الياء في حكم الوجود لدلالة الكسرة عليها. وللزمخشري في تعليل حركة (الكسرة) في أبت وأمت، رأي مغاير، يقول:(48) "فإن قلت: فما هذه الكسرة؟ قلت: هي الكسرة التي كانت قبل الياء في قولك يا أبي، قد زحلقت إلى التاء، لاقتضاء تاء التأنيث أن يكون ما قبلها مفتوحاً".

وقوله "زحلقت" يعني انتقلت من الباء إلى التاء في أبت؛ لأن تقصير ياء الإضافة المدية في أبي يفضي إلى أبِ، فعند إلحاق التاء عوضاً عن الياء، كان القياس أن يقال: يا أبِت، ولكن يرى الزمخشري أن الكسرة زحلقت من الباء إلى التاء؛ لأن ما قبل تاء التأنيث محرك بالفتح، فتصبح بعد زحلقتها: أبت.

ويرى الباحث أن القول بنقل الحركة لا دليل عليه، ثم إذا أخذنا بما يقوله الزمخشري، فإن أبت قد توالى عليها إعلالان: إعلال بحذف لامها، وإعلال بنقل حركتها، ولا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة. ثم لماذا نفترض أن ياء أبي حذفت قبل دخول التاء؟ فهذا الافتراض دفع الزمخشري إلى القول بنقل الحركة، بل الأجدى أن يقال قصرت الحركة الطويلة "الياء" بعد دخول التاء. وعلى أية حال فإن افتراض الزمخشري السابق فتح عليه تساؤلاً جديداً مفاده: لم لا نقول بحذف حركة الباء (الكسرة) بدل نقلها عند دخول الفتحة التي اقتضتها تاء التأنيث؟ يقول الزمخشري مجيباً عن هذا التساؤل:(49) "قلت: امتنع ذلك فيها، لأنها اسم، والأسماء حقها التحريك لأصالتها في الإعراب، وإنما جاز تسكين الياء وأصلها أن تحرك تحريكاً خفيفاً؛ لأنها حرف لين. وأما التاء فحرف صحيح نحو كاف الضمير، فلزم تحريكها".

ولكن إجابته رحمه الله لم تدرأ الاعتراض، فالتاء ليست حرف إعراب كما يرى الزمخشري نفسه، بل هي للتأنيث، وحركتها ليست حركة إعراب أيضاً، بل اجتزأ بالكسرة عن الياء، كما ان الأسماء ترد مبنية في حالات كثيرة، وليس بالضرورة أن تكون معربة. ثم كيف تقابل تاء التأنيث التي لا محل لها من الإعراب بكاف الضمير المعربة؟

على أية حال، لا يعني ماتقدم أن القول بالعوض غير صحيح في تخريج أمر هذه التاء، ولكن تقف في طريقه تساؤلات كثيرة تجعل الاكتفاء بالقول بالعوض غير كاف لبيان حقيقتها. فلا خلاف في أنها عوض في اللفظتين، ومعلوم أن المضاف إلى ياء المتكلم، يجري عليه أسلوب من الحذف والتعويض، هو عينه الذي يجري مع هذه التاء، وهو تقصير الحركة الطويلة؛ إذ يجتزأ بالكسرة عن الياء، فمن قال يا رب، كمن قال يا أبت، ويمكن تفسير زيادة التاء وتقصير الياء في ضوء الاقتصاد اللغوي في أسلوب النداء، الذي تتكشف أبعاده التركيبية في الحذف والزيادة، حيث حذفت الياء أو قصر المد الطويل، وزيدت تاء التأنيث لغايات أسلوبية خاصة سيأتي الحديث عنها لاحقاً، إذا أضيفت إلى القول بالعوض بدا أمر هذه التاء مقبولاً.

ومما يجدر ذكره أننا إذا انتقلنا إلى الدرس اللغوي المقارن بين العربية وأخواتها من اللغات السامية، للتعرف على ما يقابل لفظة أب وأم فيها، لا نجد التاء كلاحقة في هذين الإسمين، ولكن ثمة إشارة ذكرها إسماعيل عمايرة وهو يتحدث عن جمع "أب" في العبرية؛ إذ تجمع جمع المؤنث.(50) كما أشار إبراهيم السامرائي في معرض رده على داود الجلبي إلى وجود هذه التاء في جمع لفظة أب في اللغة المحكية في العربية، كما هو الحال في جمع لفظة أب في اللغتين العبرية والسريانية يقول:(51) "أبهات: abbahat: آباء، جمع أب... من المعلوم أن "أب" لا يجمع في العربية الفصحى إلا على آباء وأبون، بخلاف أم، فإن جمعها: أمات وأمهات. (انتهى كلام الجلبي) أقول: إن جمع أب على أبهات ليس خاصاً باللغة الموصلية المحكية، فما زالت طائفة كبيرة من البغداديين وغيرهم من العراقيين تجمع الكلمة على هذه الصورة مثل (أمهات). وليس الأمر من الدخيل السرياني، ذلك أن جمع المذكر بالألف والتاء أو قل بالتاء معروف في اللغات السامية على سبيل قانون المغايرة والمخالفة لا على الشذوذ كما يرى النحاة العرب. وهذا معروف في العبرانية،

إن جمع "أب" فيها على (أبوت) والواو والتاء للجمع المؤنث مع أن المفرد مذكر، وهي نظير الألف والتاء في العربية".

وكذلك في اللغة الفينيقية يرد جمع لفظة أب بلاحقة التاء فيقال: أبت.(52) ويرجح البعلبكي أن تكون التاء في أبت وأمت عنصراً إشارياً مؤنثاً، كالذي في تلك، ويرى أن استخدام التاء مع المذكر يرجع إلى مرحلة قديمة في اللغة لم يكن التذكير والتأنيث يخضعان فيها للقياس خضوعاً تاماً.(53)

وهذا الذي رجحه البعلبكي وإن كان افتراضاً سوغه كما يقول:" قدم أسلوب النداء في اللغة واحتفاظه بصيغ سقط استعمالها في غيره،"(54) فإنه يرد هذه التاء إلى التأنيث. ويخالف الباحث ما ذهب إليه البعلبكي في رده لحاق التاء بالمذكر إلى مرحلة قديمة كان التذكير والتأنيث فيها غير خاضعين للقياس؛ لأن لفظتي أب وأم من الألفاظ التي فرقت اللغة الجنسين بهما منذ مرحلة قديمة، وهذا مما يسهل العثور عليه في المعاجم المقارنة بين اللغات السامية. ومعلوم أن التفرقة اللفظية بين الجنسين سبقت التفرقة بعلامة التأنيث في اللغة.

ويرى الباحث أن تعليل تاء أبت وأمت في ضوء الدرس اللغوي المقارن، يثبت حقيقة هذه التاء، فاللغات السامية يشهد بعضها لبعض، وهذه التاء موجودة في صيغ الجمع المؤنث للفظتي أب وأم في بعض اللغات السامية، ووجودها في هذه الصيغ يؤكد أنها تاء تأنيث ترد في اللغات السامية في سياق الجمع، وقد ترد في العربية في سياق المفرد. بل إن مجرد جمع أب جمع مؤنث بلاحقة التاء في بعض اللغات السامية، يمكن التعويل عليه في إثبات أنها تاء تأنيث في العربية.

إن وجود هذه التاء في صيغ جمع أب وأم للدلالة على التأنيث في بعض اللغات السامية، يشي بالدلالة نفسها للحاقها في العربية. وليست هذه التاء مبدلة من ياء المتكلم، ولا هاء السكت، ولم يلحق اللفظة ترخيم ثم رد. كما ان لحاقها بأب وأم، لم يكن من أجل العوض فقط، بل ثمة اعتبارات أسلوبية امتاز بها أسلوب النداء وهذا ما سنتعرف عليه في المسألة الثالثة من هذه الدراسة.

ثالثاً: علل اختصاص تاء أبت وأمت بأسلوب النداء دون سواه

ليس من نافلة القول ان كثرة الاستعمال تصرف بها العرب بالحذف والزيادة والإبدال، ولذلك كان من الأصول اللغوية: ان كثرة الاستعمال تبيح التصرف.(55)

ولعل من أكثر الأساليب اللغوية تصرفاً في العربية، أسلوب النداء؛ إذ يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تداولاً، ولذلك تصرف به العرب فحذفوا وزادوا وأبدلوا، فأجازوا حذف أداة النداء وكذلك المنادى، كما رخموا المنادى فحذفوا آخره مع حركته تارة، ودون حركته تارة أخرى. وذهبوا غير مذهب في نداء المضاف إلى ياء المتكلم،(56) يقول محمد علي طه الدرة:(57) "يا أبت، من المعروف أن في الاسم المضاف لياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر ومنادى، ست لغات... وإنما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافاً للياء كالرب والأبوين والقوم..."، ووصل حد تصرفهم في هذا الأسلوب إلى إسقاط أيها أو أيتها في نداء المعرف بال كقولهم: يا الله، يا التي، لكثرة ترددهم هذا المنادى. وزادوا في نداء لفظ الجلالة ميماً مشددة قالوا إنها عوض عن حرف النداء،(58) وأبدلوا همزة النداء في بعض السياقات هاء، كما ألحقوا تاء في نداء أب وأم، فقالوا: يا أبت، ويا أمت، وغير ذلك من أساليب التصرف التي مردها كثرة الاستعمال. فكثرة استعمال أسلوب النداء من جهة، وكثرة نداء ألفاظ خاصة نحو: الأب والأم في هذا الأسلوب من جهة أخرى، أباحت التصرف في هذا الأسلوب.

ويرى الباحث أن إلحاق التاء في نداء أب وأم ينطوي تحت هذا الإطار الذي اختص به أسلوب النداء وما اكتنفه من تغيرات تركيبية ودلالية في العربية. فكثرة الاستعمال دفعت العرب إلى التصرف به، فكانت هذه التاء من قبيل هذا التصرف. ويكفي للتدليل على شيوع هذا الأسلوب في اللغة ورود ياء النداء في القرآن الكريم ثلاثمئة وواحدة وستين مرة.(59) وإذا عرفنا أن الأب والأم في النداء منادى يجري عليه ما تنتهجه العرب من تصرف في النداء، تبين لنا أن هذه التاء، هي من قبيل تصرف العرب في هذا الأسلوب.

وردت كلمة "أبت" في اللغة في شواهد قرآنية وأخرى شعرية. فذكرت "أبت" في القرآن الكريم ثماني مرات، جاءت جميعها في أسلوب النداء، كما روت كتب اللغة شواهد مختلفة وردت فيها لفظة أب وأم مضافة إلى التاء سبقت الإشارة إليها(60). ويتبين من خلال الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية أن هذه التاء لم تلحق بأب وأم إلا في أسلوب النداء، كما يلحظ أن التاء لا تجتمع مع ياء المتكلم غالباً، فلا يقال يا أبتي، أو يا أمتي إلا في ضرورة شعر. يقول ابن هشام:(61) "وهاتان اللغتان قبيحتان(يقصد يا أبتاه ويا أبتي) والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي ألا تجوز إلا في ضرورة الشعر."

إن دخول التاء على لفظة أب تحديداً أثار كثيراً من التساؤلات، لعل أولها تساؤل سيبويه:(62) "قلت: فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر؟ قال: (يعني الخليل) قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المؤنث له، الاسم المذكر، فمن ذلك: رجل ربعة وغلام يفعة، فهذه

الصفات. والأسماء قولهم نفس، وثلاثة أنفس... فكأن أبه اسم مؤنث يقع للمذكر، لأنهما والدان كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان. فكأنهم إنما قالوا (أبوان) لأنهم جمعوا بين أب وأبة، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت المذكر. واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبة، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين؛ وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالدين وكأن مؤنثه أبةٌ كما ان مؤنث الوالد والدة".

يشير سيبويه إلى سنة من سنن اللغة، يكون فيها المذكر ذا اسم مؤنث، وهو ما يعرف بالتأنيث اللفظي، كقولهم في الوصف: ربعة للرجل، ويفعة للغلام. وكقولهم في الأسماء: نفس، وهم يقصدون الرجل. وكقولهم: أبة، وهم يقصدون الوالد. فهذه أسماء مؤنثة تأنيثاً لفظياً وقعت لدلالة على المذكر. ومثل هذا السمت اللغوي يقصد لغاية دلالية خاصة وهي المبالغة في الوصف.

ويرى الباحث أن الذي سهل من جعل أبة اسماً مؤنثاً دالاً على مذكر قولهم: أبوان، لأن المثنى لا يبنى إلا من مفردين متجانسين لفظاً. فقولنا: أبوان: جمع بين أب وأبة، لتكون اللفظة الأولى (أب) مذكرة لفظاً ومعنى، واللفظة الثانية (أبة) مؤنثة لفظاً مذكرة معنى، ولا يتم هذا النسق الذي تقصد فيه تذكير (أبة) إلا في أسلوب النداء. ولكن لما كان الأبوان أحدهما مذكر لفظاً ومعنى (الأب) والآخر مؤنث لفظاً ومعنى (الأم) لم يجز بقاء أبة على دلالتها، فاستغنوا بلفظة أم عن أبة. وبقيت لفظة أبوين على ما هي عليه في الأصل، أي ان ظاهر لفظ المثنى (أبوين) في اللغة يدل على أنه ينقسم إلى مفردين متجانسين من حيث لفظهما، وأن أحدهما مذكر والآخر مؤنث من حيث دلالتهما. وقياساً على قولنا: (والدان = والد + والدة)، فإن تحليل مثنى أبوين وفق حقيقة ظاهر اللفظ ودلالته، يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

أبوان= أب + أبة (تجانس لفظي بحكم ظاهر اللفظ) و(اختلاف جنسي بحكم الدلالة).

ولذلك قال سيبويه:(63) "فكأنهم إنما قالوا أبوان؛ لأنهم جمعوا بين أب وأبة، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت به المذكر".

بيد أن الذي يستدرك في هذا السياق أنهم لا يقولون "أبة" للدلالة على الطرف الآخر المقابل للأب في العرف اللغوي، بل اختص هذا اللفظ بأسلوب النداء للدلالة على المذكر. وعليه فإن ظاهر المعادلة يستدرك بالقول إن (أب + أبة) لهما ذات الدلالة في النداء. فكلاهما يدل على المذكر، فكيف لنا أن نعبر عن الوالدين بلفظتين تدلان على طرف واحد؟

وعليه فإن هذا التضارب الدلالي أدى إلى أن استغنى العرب بلفظة الأم عن الطرف الثاني (أبة). ومن هنا نتلمس العلاقة بين أم وأبة.

ويرى الباحث أن تعالق أبة بأم المتمثل في الاستغناء بالثانية عن الأولى، سوغ لحاق تاء التأنيث باللفظة أب في سياق تفكيك المثنى "أبوين"، لأن ظاهر لفظ المثنى يفضي إلى مفردين متجانسين من حيث اللفظ، فكلمة غلامين تدل على غلام وغلام... ولكنهم قالوا أبوان في أب وأب، وقالوا أبوان في الأب والأم، فإذا أخذنا بأبوين على الاحتمال الثاني فلا بد من تغاير الجنسين لظاهر لفظ المثنى "أبوين"، ومن هنا قيل أب وأبة. فوقعت أبة موقع أم، واستغنى العرب بأم عن أبة. وبقي المثنى شاهداً على مرحلة ما قبل الاستغناء.

ولسائل أن يسال: لماذا لم تلحق التاء غير هاتين اللفظتين في أسلوب النداء ما دامت كثرة الاستعمال تجري على الأسلوب لا على اللفظتين؟ ولم اختصت لفظة أب وأم بهذا التصرف؟ أليس في العربية منادى غيرهما مثلهما؟

أشار سيبويه في معرض إجابته عن هذا التساؤل(64) إلى سببين يعللان اختصاص لفظة أب وأم بهذه التاء: أحدهما، ما لحق اللفظتين من إجحاف بالحذف، فقد حذفت ياء المتكلم منهما وكلمة أب ثنائية، فاجتمع حذف لام الكلمة مع حذف ياء المتكلم، فكأنهم أرادوا أن يعوضوا ما لحقهما من إجحاف. ولذلك كانت الأصول الثنائية قابلة للتوسع الاشتقاقي كما يرى إسماعيل عمايرة(65). والآخر، ما اختص به أسلوب النداء من تغيير وحذف وتصرف بسبب كثرة وروده في اللغة كما مر بنا. ولكن، لماذا لا يجري على الكلمات الثنائية المضافة إلى ياء المتكلم في النداء ما يجري على هاتين اللفظتين لاسيما انها كلها في أسلوب واحد؟ لم لا تلحق التاء (أخ) كما لحقت (أب)؟ أو لم لا تلحق (عم وجد) كما لحقت (أم)؟

ولإيضاح هذه التساؤلات أجدني مدعواً إلى الوقوف على حقيقتين اثنتين في أسلوب النداء، هما:

الأولى، أن النداء أسلوب لا يفتأ يحفل بشآبيب التودد والعاطفة، حيث تتوثق عرى التواصل بين المنادي والمنادى. وليس أدل على ذلك من استعراض سياقات الفعل (نادى) في القرآن الكريم، يقول تعالى: "ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين"(66) وقرأ السدي: "ونادى نوح ابناه"(67) وقال تعالى: "ونادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين" (68) وقال: "إذ نادى ربه نداء خفياً" (69) وقال: "فناداها من تحتها ألا تحزني قد جعل

ربك تحتك سرياً"(70) وقال: "وناديناه من جانب الطور الأيمن وقربناه نجياً"(71) وقال: "وأيوب إذ نادى ربه أني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين"(72) وقال "ونادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى"(73)، ويتجلى التودد في قوله عز وجل: "ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك"(74)؛ إذ يتوددون لخازن النار من أجل إيصال رسالتهم، يؤكد ذلك قراءة: "ونادوا يا مال ليقض علينا ربك".(75) وغير ذلك من سياقات الفعل نادى التي يفضي تركيبها إلى المودة في الخطاب والتقرب في النداء، سواء صرح بالفعل نادى أو ورد مقدراً في أداة النداء. ولذلك قيل: لما نادى يوسف عليه السلام أباه بـ (يا أبت) ناداه أبوه بـ (يابني)، لما بين الأسلوبين من تحبب وملاطفة.

والثانية، أنه قد اكتنف أسلوب النداء لكثرة استخدامه في اللغة بعض المناحي الأسلوبية، كإلحاق علامة التأنيث بالمنادى المذكر، وكذلك إلحاق تاء التأنيث بما هو مؤنث في لفظه. يقول ابن جني:(76) "...الهاء في نحو ذلك (رجل علامة، وامرأة علامة)، لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً".

ويرى الباحث أن المسألة أقرب ما تكون إلى باب التحبب والملاطفة عن طريق إلحاق تاء التأنيث بأب وأم. وهذا أسلوب لغوي يمكن الاستشهاد له بما نجده في أسلوب التصغير؛ إذ تلحق بمصغره التاء، لأن الغالب في التصغير الملاطفة والتحبب، ويلحق ببعض الأسماء الدارجة في اللغة المحكية المذكر منها والمؤنث، التاء في التصغير، لتفيد المبالغة في التدليل والتمليح كما ذهب بعض الباحثين المعاصرين(77). وهذا السمت اللغوي ما زال سارياً في الاستخدام اللغوي المعاصر في بعض أنماط المداعبة حيث تلحق تاء التأنيث الأسماء، حتى المذكر منها.

وإلى نحو ذلك أشار ليتمان إلى أن لاحقة التاء (a t) في بعض اللغات السامية نحو الآكادية تفيد وظيفة التلطيف.(78) وأغلب الظن أن الأب والأم لما كانا أقرب إلى نفس المتكلم، فإن نداءهما ليس كنداء غيرهما؛ إذ هما أدعى إلى التحبب والملاطفة، فلحقت تاء التأنيث بهما في أسلوب يكثر استعماله ولم تلحق بغيرهما، بالإضافة إلى ما في أسلوب النداء من خصوصية عاطفية، وما تدل عليه هذه الهاء من بلوغ الغاية والنهاية الوصفية.

أما دخول التاء على أم وهي مؤنثة، فيرى الباحث أنه مما انعقد الإجماع عليه ان اللغة فرقت بين المذكر والمؤنث بادي الأمر بتخصيص لفظة لكليهما، ثم لما ضاق الحال لجأت إلى التفريق بالعلامة (تاء التأنيث)،(79) وجرى التصرف في هذا السمت اللغوي وفق طرائق أسلوبية لتحقيق غايات دلالية. فإذا كانت لفظة (أم) مؤنثة دالة على المؤنث في مقابل لفظة أب التي تدل بلفظها على المذكر، فإن العرب لم تر بأساً في إلحاق علامة التأنيث بما دل لفظه المؤنث على جنسه، فقالت أمت. ويرى الباحث أن تاء التأنيث في لفظة (أم) وما كان على شاكلتها لا تفيد بيان الجنس ألبتة؛ فاللفظة دالة على المؤنث قبل دخول التاء عليها، ولكن القيمة الأسلوبية قد تستدعي تأنيث المؤنث لبيان قيمة دلالية تضفي على المؤنث مزيداً من الأنوثة. فإذا كانت لفظة الأم دالة على مؤنث، وإذا كان أسلوب النداء مما تصرف به العرب لكثرة جريانه على ألسنتهم، وإذا أفاد النداء معاني التقرب والملاطفة، فكيف إذا كان المنادى أماً أو أبا؟

نتائج البحث

1. تاء أبت وأمت تاء تأنيث دخلت اللفظتين لا للعوض فحسب، بل لاعتبارات تركيبية وقيم أسلوبية خاصة يمليها أسلوب النداء في اللغة، ولذلك كانت في هذا الأسلوب، ولم تك في غيره.
2. قصر القول على ما ذهب إليه سيبويه والاكتفاء بالعوض، لا يفي في بيان حقيقة هذه التاء. بل تبقى أسئلة كثيرة لا يشفع القول بالعوض بإجابتها، بل لابد من الأخذ بما يعتور أسلوب النداء في العربية من قيم دلالية ومعانٍ أسلوبية، وما فيه من تغيرات تركيبية، أهمها قولهم: أبوان للدلالة على الأب والأم - في ضوء البنية التفكيكية للمثنى في العربية (أبوان= أب + أبة)/ (تجانس لفظي بحكم ظاهر اللفظ) و(اختلاف جنسي بحكم الدلالة).
3. قصر القول على العوض والاكتفاء به أدى إلى تكاف في ابتداع التعالق بين العوض (التاء) والمعوض منه (الياء)، كالقول بالمناسبة بين التاء، والياء، ولا وجه للمناسبة بينهما.
4. تصويب ما نسب إلى سيبويه من فهم غير دقيق في عد التاء التي تلحق لفظتي أب وأم في النداء بدلاً من ياء الإضافة. فكلام سيبويه لا يشي بالإبدال. بل قال سيبويه بالعوض الذي دخل اللفظ لما لحقه من إجحاف بالحذف.
5. إثبات حقيقة هذه التاء بما تكشفه الدراسات اللغوية

المقارنة بين العربية وأخواتها السامية؛ إذ تبين أن العربية والسريانية والفنيقية تجمع لفظتي أب وأم بلاحقة التاء، أي جمعاً مؤنثاً.

6. بيان مظاهر حيرة العلماء في تاء أبت وأمت، وأسباب هذه الحيرة. وبدت هذه المظاهر والأسباب في اقتصار هذه التاء على هاتين اللفظتين دون سواهما من ألفاظ اللغة، واقتصارها عليهما في باب النداء خاصة، ودخولها على أب وهي مذكرة، وعلى أم من غير حاجة لها. وزاد من الحيرة فيها تعدد أوجه قراءة هذه التاء في القرآن الكريم، وصلاً ووقفاً.
7. الرد على من ذهب إلى أن أصل تاء أبت وأمت هاء سكت، والإضافة مقدرة في النية بعدها. فقد وردت هاء السكت في العربية في سياق الوقف والوصل ولم تلفظ تاء البتة. كما ان تقدير الإضافة في النية افتراض لا دليل عليه. ولو أخذنا به للزم الوقوف على تاء أبت وأمت بالتاء لا بالهاء.
8. الرد على من قال إن هذه التاء تاء تأنيث حذفت في النداء بسبب الترخيم مع حركتها، ثم حرك آخر المنادى بحركة الحرف قبل الآخر، ثم ردت التاء بعد حذفها ثم حركت بالحركة الجديدة لها، أي حركتها قبل الحذف. فهذا الراي لا يخلو من التكلف والافتراض الذي لا دليل عليه، ولو أردنا إثبات التاء فما الداعي إلى حذفها؟ ولو أردنا حذفها فما الداعي إلى إثباتها؟
9. الرد على من قال إن تاء أبت وأمت عوض من الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم، وقلبت الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكيف تحركت الياء وانفتح ما قبلها وما قبلها هو الباء في أبي والميم في أمي وحركتهما الكسر؟ وإذا تحركا بالفتح فما المسوغ لذلك؟ ولا حجة لمن قال ان تاء التأنيث تستدعي فتح ما قبلها لأن التاء جاءت بعد تحول الياء ألفاً لا قبلها. ولو سلمنا بوجود التاء قبل الإعلال فإن وجودها يلغي الإعلال أصلاً؛ لأنها ستكون حاجزاً منيعاً يحول بين الياء وحركة الباء أو الميم. كما اننا لو سلمنا بهذا الافتراض فأي صلة للألف المنقلبة عن ياء، بتاء التأنيث حتى يعوض بها؟
10. بيان دافع من عد أصل هذه التاء هاء ندبة، وهو على وعي بأنها لم ترد في القرآن في سياق الندبة، بل قاده إلى ذلك تخريج قراءتها بالفتح.

الهوامش

---

(1) انظر سورة يوسف، الآيتين 4، 100؛ سورة مريم، الآيات 42-45؛ سورة القصص، الآية 26؛ سورة الصافات، الآية 102.

(2) قال الشاعر:

يا أَبتي لا زِلْتَ فينـا فإنما
لَنا أَملٌ في العيشِ ما دمتَ عائِشـا

الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 289/3.

وقال الشاعر: يا أَبتا علك أو عساكا، انظر شرح الأشموني 290/3.

وقال الشاعر: يا أَبتا ويا أَبه حسنْتَ إلا الرقَبه، ابن يعيش، شرح المفصل، ط1، 12/2، وانظر، حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، ص745.

(3) لم ترد (أمت) إلا في شاهد شعري ذكرته بعض كتب النحو والقراءات. وهو قول الشاعر:

يا أُمتا أَبصرني راكب في بلدٍ مسحنْفرٍ لاحبِ،

انظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ط1، 286/2، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص582.

(4) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 206/6، 207.

(5) النحاس، إعراب القرآن، ط1، 190/2.

(6) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ط1، 6/ 418.

(7) الزمخشري، الكشاف، ط1، 2/ 425 يقول: "فإن قلت: ما هذه التاء؟... وكيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟... فلم ساغ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة؟... فما هذه الكسرة؟... فإن قلت: فما بال الكسرة لم تسقط بالفتحة التي اقتضتها التاء وتبقى ساكنة؟... يشبه الجمع بين التاء وبين هذه الكسرة الجمع بين العوض والمعوض منه، لأنها في حكم الياء، إذا قلت: يا غلام، فكما لا يجوز "يا أبتي" لا يجوز "يا أبت"؟... فإن دلت على مثل ذلك في "يا أبت" فالتاء المعوضة لغو، وجودها كعدمها.

(8) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ط1، 88/3، وانظر، القنوجي البخاري، فتح البيان في مقاصد القرآن، 287/6.

(9) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، 107/5، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، 190/2، العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ط1، 680/1.

(10) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 721/2، وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 293/2، 131.

(11) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ط1980/3، ص344. وانظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، ط1، ص103.

(12) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ط3، ص379، وانظر: عبد القادر، أحمد، إعراب سورة يوسف، ط1، الكرباسي، إعراب القرآن، ط1، 32/5-34.

(13) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ط2، 390/1.

(14) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، وهو حاشية السجاعي على شرح القطر، ص264.

(15) النحاس، إعراب القرآن، 190/2، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 107/5.

(16) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 680/1.

(17) الرضي، شرح الرضي على الكافية، 391/1.

(18) النحاس، إعراب القرآن، 190/2 والرضي، شرح الكافية، 391/1، وحاشية السجاعي على شرح القطر، ص264.

(19) النحاس، إعراب القرآن، 190/2.

(20) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص265.

(21) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، 439/2.

(22) الهروي، كتاب الغريبين في القرآن والحديث، ط1، 40/1.

(23) الفخر الرازي، التفسير الكبير، 418/6.

(24) انظر، ابن زنجلة، حجة القراءات، ط5، ص142-143.

(25) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ط1، 280/5.

(26) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ط1، 298/1، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 118/8 والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، 721/2، وابن عطية، المحررالوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، 220/3، والحجة للقراء السبع، أبو علي الفارسي، ط1، 390/4.

(27) النحاس، إعراب القرآن، 190/2.

(28) ابن يعيش، شرح المفصل، 118/8، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 220/3.

(29) البغوي، تفسير البغوي، المسمى معالم التنزيل، ط4، ج2، ص409، وانظر تفسير الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج5، ص321.

(30) الرضي، شرح الرضي على الكافية، 391/1.

(31) النحاس، إعراب القرآن، 190/2، وانظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 280/5، وانظر رأي الفراء في: ابن منظور، لسان العرب، ط3، 58/1.

(32) العجيلي الشافعي، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، 433/2، وانظر أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبع، 390/4، وجاء في تفسير أبي السعود: "وقد قيل: يا أبتا لكون الألف بدلاً من الياء". انظر:أبو السعود، تفسير أبي السعود، ط2، 266/5.

(33) سيبويه، الكتاب، ط3، 210/2-211.

(34) ابن عطية، المحرر الوجيز، 220/3، يقول: "وقرأ الجمهور يا أبت بكسر التاء، حذفت الياء من أبي، وجعلت التاء بدلاً منها. قاله سيبويه".

(35) النحاس، إعراب القرآن، 190/2، يقول: "إذا قلت يا أبت بكسر التاء، فالتاء عند سيبويه بدل من ياء الإضافة... لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصة، ولا يقال: يا أبتي لأن التاء بدل من الياء، فلا يجمع بينهما".

(36) إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية، ط، 226/4.

(37) انظر، سيبويه، الكتاب، 210/2-211، والزمخشري، الكشاف، 425/2، وانظر، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 280/5، والسيوطي، الهمع، 439/2، والبناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضح حواشيه: أنس مهرة، ط1، ص145، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص581، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 321/3 والعكبري، التبيان في إعراب القرآن 721/2، الأشموني، شرح الأشموني، 289/3، والبيضاوي، تفسير البيضاوي، 272/3 والنيسابوري، تفسير النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط1، 65/4.

(38) الزمخشري، الكشاف، 425/2.

(39) انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 276/3.

(40) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 276/3، وانظر: السيوطي، الهمع، 439/2.

(41) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ط1، 14/10.

(42) ابن منظور، لسان العرب، مادة "أبي"، ج58/1.

(43) الزمخشري، الكشاف، 425/2، وانظر: القاسمي، تفسير القاسمي، محاسن التأويل، 3504/9.

(44) النسفي، تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ط1، 94/2.

(45) العجيلي، الإشارات الإلهية، 433/2.

(46) الزمخشري، الكشاف، 425/2.

(47) المصدر نفسه، 425/2.

(48) الزمخشري، الكشاف 425/2، والخراط، معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ط1.

(49) الزمخشري، الكشاف 425/2.

(50) عمايرة، ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية، ط3، ص83.

(51) السامرائي، دراسات في اللغتين السريانية والعربية، ط1، ص30-31.

(52) انظر، البستاني، النصوص الفينيقية، ص67.

(53) انظر، البعلبكي، فقه العربية المقارن، ط1، ص211.

(54) المرجع نفسه.

(55) انظر: تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ص227.

(56) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 180/3.

(57) الدرة، تفسير القرآن وإعرابه وبيانه، 422/6.

(58) انظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مسألة 47، 341/1.

(59) عمايرة، والسيد، معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، ط2، ص664.

(60) انظر بدايات من البحث.

(61) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص265.

(62) سيبويه، الكتاب، 210/2-211، وانظر الزمخشري، الكشاف، 425/2، والزجاج، معاني القرآن، 88/3، وانظر تفسير الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، 321/5.

(63) سيبويه، الكتاب، 212/2.

(64) المصدر نفسه، 211/2.

(65) عمايرة، ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية، ط3، ص70، وانظر: حجازي، علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن، ص206.

(66) سورة هود، الآية 42.

(67) انظر، ابن جني، المحتسب، ج445/1.

(68) سورة الأنبياء، الآية 21.

(69) سورة مريم، الآية 3.

(70) سورة مريم، الآية 24.

(71) سورة مريم، الآية 52.

(72) سورة الأنبياء، الآية 83.

(73) سورة آل عمران، الآية 39.

(74) سورة الزخرف، الآية 77.

(75) وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وعلي رضي الله عنه، وابن مسعود رحمه الله، أما قراءة الغنوي فهي: (يا مالُ)، انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص 136.

(76) ابن جني، الخصائص، ط4، 203/2.

(77) عبد الجليل، التصغير في أسماء الأعلام العربية، ص 57.

(78) ليتمان، محاضرات في اللغات السامية، مجلة كلية الآداب، المجلد العاشر، الجزء الثاني، ديسمبر1948، ص52.

(79) انظر، بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص95، وانظر، رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات، ص135 وعمايرة، ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية، ص26.

المصادر والمراجع

ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، إشراف محمد علي الضباع، بلا، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 1990، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، 1998، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، 1992، ط1، مكتبة الخانجي.

ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.

ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، 2001، ط5، مؤسسة الرسالة.

ابن عاشور، 1984، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية.

ابن عطية، المحررالوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، 1993، ط1، 220/3، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عقيل، شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، قدمه محمد محيي الدين عبد الحميد، 1985، دار الفكر.

ابن مجاهد،السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، 1980، دار المعارف، مصر.

ابن منظور، لسان العرب، تحقيق أمين عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، 1999، ط3، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

ابن الناظم، شرح ابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، بلا، دار الجيل بيروت.

ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، وهو حاشية السجاعي على شرح القطر، تحقيق عرفات مطرجي، 1998، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق الفاخوري، 1989، دار الجيل، بيروت.

ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم عبد الحسين المبارك، 1988، ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق، عادل عبد الموجود وآخرين، 1993، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو السعود، 1990، تفسير أبي السعود، مؤسسة التاريخ العربي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأبياري، إبراهيم، 1984، الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب.

الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، 1991، المكتبة الأزهرية للتراث.

الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد عبد الحميد، 1987، المكتبة العصرية، بيروت.

بروكلمان، فقه اللغات السامية،، ترجمة رمضان عبد التواب، 1977، مطبوعات جامعة الرياض.

البستاني، افرام، النصوص الفينيقية، 1985، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت.

البعلبكي، منير رمزي، 1999، فقه العربية المقارن، ط1، دار العلم للملايين.

البغوي، 1995، تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، ط4، دار المعرفة، بيروت.

البقاعي، 1976، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ط1، 14/10، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

البيضاوي، 1996، تفسير البيضاوي، اشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.

حجازي، محمود فهمي، 1992، علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن، دار غريب للطباعة والنشر.

حداد، حنا، 1984، معجم شواهد النحو الشعرية، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

حسان، تمام، الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، 1991.

الخراط، أحمد محمد، معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ط1، دار القلم، دمشق.

الداني، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتويرتزل، 1996، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الدرة، محمد علي طه، 1985، تفسير القرآن وإعرابه وبيانه، دار الحكمة، دمشق، بيروت.

الرضي، شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر، 1996، ط2، منشورات جامعة تونس، بنغازي.

الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، 1998، ط1، عالم الكتب.

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1988، دار الجيل، بيروت.

الزمخشري، 1995، الكشاف، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، 1985، دراسات في اللغتين السريانية والعربية، ط1، مكتبة المحتسب، عمان.

سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1988، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، 1998، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

صافي، محمود، 1995، ط3، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، دمشق.

الطبرسي، 1994، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الفكر، بيروت.

عبد التواب رمضان، 1981، في قواعد الساميات، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الجليل، عمر صابر، 1995، التصغير في أسماء الأعلام العربية، دار غريب للطباعة والنشر.

عبد القادر، احمد، 1989، إعراب سورة يوسف، ط1.

العجيلي الشافعي، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، دار الفكر، بيروت.

العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، 1996، ط1، عالم الكتب، بيروت.

العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، 1976، دار الجيل، بيروت.

عمايرة، إسماعيل، 1993، ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية، ط3، دار حنين، عمان.

عمايرة، إسماعيل، والسيد، عبد الحميد، معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، ط2، مؤسسة الرسالة.

الفارسي، الحجة للقراء السبع، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاي، 1984، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق.

الفخر الرازي، التفسير الكبير، إعداد و تحقيق دار إحياء التراث العربي، 1995، ط1، بيروت.

القاسمي، تفسير القاسمي، محاسن التأويل، تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، مراجعة صدقي جميل وعدنان العشا، 1998، دار الفكر.

القنوجي البخاري، فتح البيان في مقاصد القرآن، تقديم عبد الله الأنصاري، 1989، إدارة إحياء التراث العربي، قطر.

الكرباسي، محمد، 2001، إعراب القرآن، منشورات دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت.

ليتمان، محاضرات في اللغات السامية، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، مطبعة جامعة فؤاد، المجلد العاشر، الجزء الثاني، ديسمبر، 1948، ص52.

النحاس، إعراب القرآن، تحقيق تقديم عبد المنعم خليل، 2001، منشورات محمد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

النسفي، تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق يوسف بديوي ومحيي الدين متو، 1988، ط1، دار ابن كثير.

النيسابوري، 1996، تفسير النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الهروي، كتاب الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق أحمد فريد المزيدي، 1999، ط1، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا.

Comparative Semitic Lexicon of the Phoenician and Punic Languages, Missoula. 1978. Scholars Press.

The Abati and >umati “Taa” among Addition and Substitution and Compensation in Light of its Structure and Functional Value

Moneer T. Shatanawi*

ABSTRACT

Linguists have dwelled on investigating the “Taa” in Yaa abati (of father) and Yaa >umati (of mother). They had different perspectives and opinions. Some ascribed this to Saybawyh that it is a substitute for the first person possessive adjective yaa. Others said that it's a replacement of the Yaa. Some others said its origin is the stopping Haa. Some other linguists ascribe that to the phenomena of Tarkheem and elegy.

The researcher has intended to discuss linguists' opinions –especially Saybawyh– showing their positive and negative remarks through three dimensions:

Complexity (ambiguity) of this Taa, linguists opinions, and its main specialization in vocative category only.

The researcher concluded that this is the feminine Taa due to some indications of the comparative linguistic lesson: it is not only ignored in the pronunciation of the two structures because of the ellipse, but there are creation constructive considerations in the structure of the dual and some other indicative values as well as some other stylistic meanings in vocative category in particular which forbid the annexation of Taa due to the aforementioned factors. The researcher, also, disagreed with those who think that it’s a substitute for first person possessive adjective Yaa or that it’s a substitute of the stopping “Haa” or either that which is due to the phenomena of Tarkeem or elegy.

The researcher showed that what has been ascribed to Saybawyh in this regard was not accurate. In his theory, it is a replacement of the Yaa. Rather, it’s the feminine Taa for the function of replacement.

Nonetheless, taking for granted that it is mainly based on replacement doesn’t suffice in showing the fact of this Taa and explain its existence in these two particular abovementioned words only, not any others, and only in vocative category.

KEYWORDS: Taa, abati, >umati, addition, substitution, compensation.

---

* Faculty of Arts, The Hashemite University. Received on 29/7/2004 and Accepted for Publication on 26/3/2005.